الاوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأتراك المانيا

د. جمال كمال اسماعيل كركوكلي

أستاذ مساعد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

dr_jamalkamal@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢١/١٠/٩ **القبول: ٢٠٢١/١١/٨**

مستخلص البحث

منذ مطلع ستينات القرن العشرين ولأسباب اقتصادية بدأ الاتراك الهجرة الى المانيا بحثاً عن فرص العمل وعبر ثلاثة اجيال ارتفعت اعدادهم لتزيد عن ثلاثة ونصف مليون نسمة وشكلوا (٤%) من السكان المحليين؛ عانى هذا التجمع لأكبر جالية اجنبية العديد من المشاكل الاجتماعية بسبب التباين الحضاري الذي اعاق عملية التكامل والاندماج في المجتمع. وتجسدت الصعوبات الثقافية للأتراك بعامل اللغة والتعليم، ومن ثم تمخضت مشكلة البطالة والفقر كنتيجة من نتائج التفاوت الثقافي والاجتماعي، ومن هنا تتأتى اهمية هذا البحث الذي ندرت الكتابات العربية عنه؛ اذ رفد البحث العديد من المصادر العلمية كالأطاريح والرسائل الجامعية والبحوث الاكاديمية لباحثين اتراك، فضلاً عن المقالات والاخبار المنشورة في شبكة المعلومات الدولية تضمن البحث اربعة مباحث بدأ المبحث الاول بمراجعة عامة للعلاقات التركية – الالمانية والهجرة التركية، وشمل المبحث الثاني الاوضاع الاجتماعية للأتراك في المانيا ، فيما عالج المبحث الثالث اوضاعهم الثقافية ، وتطرق المبحث الرابع الى الاوضاع الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: اتراك ألمانيا؛ الأوضاع الاجتماعية لأتراك المانيا؛ تركيا؛ ألمانيا.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Social, Cultural and Economic Conditions of Germany's Turks

Assist. Prof. Jamal Kamal Ismail Al-Kerkokli
College of Political Science/ University of Mosul
dr_jamalkamal@uomosul.edu.iq

Received: 9/10/2021 Accepted: 8/11/2021

Abstract

Since the early 1960s , for economic reasons, Turks have begun to migrate to Germany in search of jobs through three generations, their numbers have increased to more than three and a half million people and formed 4% of the local population. This gathering of the largest foreign community suffered from many social problems due to the cultural disparity that hindered the process of integration and inclusion in the society. The cultural difficulties of Turks were because of the factor of language and education, and thus the problem of unemployment and poverty resulted from cultural and social disparities. Therefore, this topic is important due to the scarcity of studies about it in Arabic. The research has been backed by many scientific sources such as dissertations, theses, and academic research by Turkish researchers in addition to the articles and news published on the internet. The research included four sections. The first topic covered the Turkish-German relations and Turkish immigration. The second topic involved the social conditions of Turks in Germany, while the third one dealt with their cultural conditions. The fourth topic touched on economic conditions.

Keywords: Turks of Germany; Germany's Turks social conditions; Turkey; Germany.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

للعلاقات التركية – الالمانية جذور تاريخية تمتد الى مطلع القرن السادس عشر؛ وخلال القرن التاسع عشر تزايد النفوذ الاقتصادي والمصالح الالمانية في الدولة العثمانية بتولي المانيا تدريب الجيش العثماني وحصولها على امتياز سكك حديد برلين – بغداد وسكة حديد الحجاز وفتحت الاسواق العثمانية ابوابها امام البضائع الالمانية ، فضلاً عن اقامة القنصليات الالمانية وبعد تأسيس الجمهورية التركية ، عقدت الدولتين اتفاقية صداقة سنة ١٩٢٤ وتطورت علاقاتهما الثقافية والاقتصادية بتوقيع اتفاقية تجارية سنة ١٩٢٧ لحاجة تركيا الى الخبرات الالمانية في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا ، ومنذ منتصف القرن العشرين اخذت العلاقات بين الدولتين مسارها في اطار حلف شمال الاطلسي والاتحاد الاوربي ، ولحاجة المانيا الى الايدي العاملة عقدت الدولتين اتفاقية تبادل الايدي العاملة سنة ١٩٦١.

ومنذ مطلع ستينات القرن العشرين اخذت هجرة اليد العاملة التركية الى المانيا مداها عبر ثلاثة اجيال كانت الاولى خلال المدة (١٩٦١-١٩٧٣) ، فيما امتدت هجرة الجيل الثاني بين سنتي (١٩٧٣-١٩٨٠) ، ومثلت سنة ١٩٨٣ بداية مرحلة هجرة الجيل الثالث؛ وبذلك اصبح الاتراك اكبر جالية اجنبية في المانيا وشكلوا اوسع تجمع للأتراك في الخارج ، اذ يزيد تعدادهم عن (٣,٥) مليون نسمة واصبحوا يمثلون (٤%) من سكان المانيا البالغ (٨٤) مليون حسب هيئة الاحصاء الالمانية لسنة ٢٠٢١ ما يشكل حضوراً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً مهماً ، الا ان ذلك لم يحل دون ظهور العديد من المشاكل التي بدأت تطفو على سطح هذا الحضور حظت باهتمام كبير من لدن الاوساط السياسية والاعلامية والاكاديمية في كل من تركيا والمانيا .

اشكالية البحث: وتتمثل في معالجة مشكلة اندماج الاتراك المهاجرين الى المانيا في ظل سياسة التكامل والاندماج التي اتبعتها الحكومة الالمانية لتفادي الفوارق بين

المهاجرين والمجتمع الالماني لاسيما وان هذه المشكلة انعكست بشكل كبير على الجيل الاول من الاتراك المهاجرين.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الطريق الاسلم لديمومة الوجود التركي في المانيا يكمن في استيعاب الاتراك لسياسة التكامل والاندماج التي تنتهجها الحكومة الالمانية وتقبلهم لقيم الثقافة الالمانية واتقانهم اللغة الالمانية مع احتفاظهم بخصوصيتهم الاجتماعية وقيمهم الاسلامية

أهمية البحث: تتأتى اهمية البحث في تسليط الضوء على ابرز المشاكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعانيها مجتمع الاتراك في المانيا ، اذ ندرت الدراسات العربية في هذا الجانب لذلك اعتمد البحث العديد من المصادر العلمية كالاطاريح والرسائل الجامعية التركية فضلاً عن البحوث الاكاديمية والتقارير الدولية والمقالات والاخبار المنشورة في شبكة المعلومات الدولية، كما يقدم البحث معلومات جيدة للباحثين في مجال العلاقات التركية – الالمانية واثر الوجود التركي في المانيا على العلاقات بين الدولتين.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التاريخي الوصفي في معالجة اوضاع الاتراك في المانيا.

هيكلية البحث: تضمن البحث اربعة مباحث بدأ المبحث الاول بمراجعة عامة للعلاقات التركية – الالمانية والهجرة التركية، وشمل المبحث الثاني الاوضاع الاجتماعية للأتراك في المانيا ، فيما عالج المبحث الثالث اوضاعهم الثقافية ، وتطرق المبحث الرابع الى الاوضاع الاقتصادية.

Regional Studies Journal, Vol.16, No.51, January 2022 (45-74)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

المبحث الاول

العلاقات التركية– الالمانية والهجرة التركية

تباينت العلاقات التركية– الالمانية عبر تاريخها الطويل بين مدّ وجزر، كانت بدايتها مع بدأ الزحف العثماني نحو اوروبا اذ حدثت اول مواجهة عسكرية بين الدولتين في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠–١٥٦٦)، وعندما اعتلى عرش بروسيا فريدرش الثاني (١٧٤٠–١٧٨٦) دخلت الدولتان مرحلة من الصداقة بأرسال المانيا أولى سفراتها الى الدولة العثمانية سنة ١٧٥٥. وفي سنة ١٧٦١ عقد الصدر الاعظم راغب باشا معاهدة صداقة وسلام مع السفير الالماني الكونت كارول (Önsöz, 2009, 2011a)، وسرعان ما تراجعت بقيام الوحدة الالمانية سنة ١٨٧٠ باتباع المانيا سياسة تهدف الى تمزيق الدولة العثمانية، ثم عادت وتحسنت في عهد المستشار الالماني اوتوفون بسمارك Bismarek (١٨٧١–١٨٩٠). وتزايد النفوذ الالماني في الدولة العثمانية، وكان من ابرز محطاته تأسيس خط سكة حديد بغداد– برلين بتمويل الماني لربط اوروبا بالشرق الاوسط، وتعزيز التعاون العسكري، والاسهام بتطوير الجيش العثماني(Ünver, 2011). وقبيل اندلاع الحرب العالمية الاولى (١٩١٤–١٩١٨) عقدت الدولتان اتفاقية سرية في ٢ آب/ اغسطس ١٩١٤، ودخلت الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا والنمسا والمجر، وكانت نتائجها هزيمة كلتا الدولتين، ونتج عنها تغيير أنظمتها السياسية، فعقدت الجمهورية التركية مع المانيا اتفاقية صداقة في ٣ آذار/ مارس ١٩٢٤(Tiçin & Aydın, 2017, 110–115). وبدأت العلاقات الثقافية تأخذ مداها عبر ارسال البعثات الدراسية لحاجة تركيا الى تطوير اقتصادها، والاستعانة بالجامعات الالمانية في مجال التكنولوجيا والاقتصاد ودعم الجامعات التركية بالأساتذة والمختصين (Ünver, 2011)، كما تضمنت الاتفاقية بنوداً تتعلق بالمجال الاقتصادي كمنح امتيازات الاقامة وتأمين حقوق المواطنين في ممارسة نشاطاتهم التجارية والصناعية والاستثمارية. وفي سنة ١٩٢٧ توصلت الدولتان الى

التوقيع على الاتفاقية التجارية وأهم ما تضمنته خفض الرسوم الكمركية (Ercan & Çeyreğinde, 2006, 7–10).

خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) حرصت تركيا على اتباع سياسة حياد متوازن ازاء الاطراف المتحاربة التي سعت عبر العديد من وسائل الضغط اقناع تركيا لدخول الحرب، وقدر تعلق الامر بألمانيا (Ghee, 1990, 11–12)، فقد استمرت علاقات الصداقة وتطورت في المجال الاقتصادي عبر تصدير تركيا مادة الكروم اليها (Kürkçüğlu, 1985, 85). وفي ظل الانتصارات الالمانية المتلاحقة في البلقان وعزم هتلر شن حملة ضد الاتحاد السوفيتي، وقعت تركيا اتفاقية عدم الاعتداء عليها في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٤١ مع احترام حدودها (Sosyal, 1965, 291–292)، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً سيما بعد التراجع العسكري الالماني وسلسلة المؤتمرات التي عقدها الحلفاء كمؤتمر كازابلانكا في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣، وبموجبه منحت بريطانيا مساعدات عسكرية لتركيا، ومؤتمر موسكو في تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٤٣ وقمة القاهرة في أواخر العام نفسه، التي استهدفت اقناع تركيا لدخول الحرب ضد المانيا(Erhan, 2002, 212). وبعد طرد قوات المحور من البلقان، وتحرير فرنسا، واستسلام المانيا واليابان في ايار/ مايو ١٩٤٥، فضلاً عن المساعدات البريطانية–الامريكية، بادرت تركيا الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا سنة ١٩٤٤ (Deringil, 1989, 141). وإثر عقد مؤتمر يالطا ٤–١١ شباط/ فبراير ١٩٤٥ الخاص بتأسيس الأمم المتحدة، أعلنت تركيا الحرب على المانيا في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٤٥ (Diğerleri, 2005, 292; Ercan & Çeyreğinde, 2006, 213).

ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين اخذت العلاقات التركية–الالمانية مسارها في اطار حلف شمال الاطلسي NATO والاتحاد الاوربي؛ إذ سعت تركيا ومنذ سنة ١٩٥٩ للانضمام الى السوق الاوربية المشتركة بدعم وتأييد الماني (Erdoğan, 2010, 6)، في ظل التطور الذي شهدته العلاقة بين البلدين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن علاقات الصداقة والتعاون في اطار حلف شمال

الاطلسي والمجلس الاوربي وتشكيلات التعاون الأوربي (Anıl, 2010; *Tūrkiye-Almanya Federal Cumhuriyeti Siyasi*, n.d.). وبعد الوحدة الالمانية سنة ١٩٩٠ وتبني المستشار الالماني هلموت كول Helmot Kohl (١٩٨٢–١٩٩٨) سياسة الاوربة الجديدة الهادفة الى بناء المانيا ثقافياً ودينياً واعادة هندسة الخصوصية الثقافية الاوربية برفض كل ما هو اجنبي وغير منسجم مع هذه الثقافة وتراجع اهمية تركيا في الامن القومي الالماني(Erdoğan, 2010, 6–10).

منذ مجيء حكومة المستشار الألماني (غيرهارد شرويدر Gerhard Fritz Kurt Schröder ١٩٩٩-٢٠٠٥) تغير موقف ألمانيا باتجاه دعم جهود تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي؛ ففي قمة هلسنكي عام ١٩٩٩ كانت ألمانيا الداعم الأقوى بين دول الاتحاد الأوروبي لإعطاء تركيا وضع المرشح لعضوية الاتحاد. جاء ذلك بعد الرسالة المشهورة الذي بعثها رئيس الوزراء التركي (بولند أجاويد) إلى المستشار الألماني غيرهارد شرويدر في ٢٦ أيار ١٩٩٩، التي أكد فيها على التزام تركيا بتنفيذ معايير كوبنهاغن قبل بدء مفاوضات العضوية. فضلاً عن ذلك كانت هناك عدة أسباب لدعم حكومة شرويدر لعضوية تركيا منها أن كلا الشريكين الائتلافيين في الحكومة الألمانية "الحزب الديمقراطي الاجتماعي **Social Democratic Party**" الذي يرأسه شرويدر وحزب الخضر، لديهما طريقة فهم مختلفة للتكامل الأوروبي مقارنة بالائتلاف الحكومي السابق (الديمقراطيين المسيحيين والليبراليين) الذي كان يرأسه هلموت كول؛ فالطريقة الجديدة التي تبنتها حكومة شرويدر لفهم التكامل الأوروبي استلزمت قناعة أكثر شمولية لماهية أوروبا. وفيما أكدت حكومة كول السابقة على الدين والمظاهر الثقافية كعوامل وحدة للدول الأوروبية (النادي المسيحي)، فان حكومة شرويدر أكدت على مسالة القرب الجغرافي وعلاقات حسن الجوار بدلاً من عوامل الدين والثقافة (النعيمي، ٢٠٠٧، صفحة ١٤٤).

هجرة الاتراك الى المانيا

بعد الحرب العالمية الثانية واعادة بناء ألمانيا ظهرت الحاجة الى اليد العاملة الاجنبية فاستعانت بالعمالة الايطالية والاسبانية والبرتغالية واليونانية ودول البحر المتوسط. وفي سنة ١٩٥٧ دخلت الحكومتان التركية والالمانية في مفاوضات لعقد اتفاقية تبادل الايدي العاملة وكانت تركيا بحاجة ماسة لتجاوز مشكلة البطالة والحصول على العملة الصعبة (Yaprak, 2013, 863–864). وبحلول سنة ١٩٦٠ بلغ مجموع الاتراك في المانيا نحو (٢٥٠٠) شخص معظمهم من العمال (Haksever, 2014, 68) .

ويمكن تتبع مراحل هجرة الاتراك الى المانيا عبر العديد من الاجيال كما يأتي:

١- الجيل الأول (١٩٦١-١٩٧٣):

في ٣٠ تشرين الاول/ نوفمبر ١٩٦١ وقعت المانيا مع تركيا اتفاقية لاستقبال (٦٥٠٠) عامل لمدة خمس سنوات. ونصت الاتفاقية على بند ينص على أنه في حال رغبت الدولتين يتم تمديد اقامة العمال الاتراك الى ثلاثة سنوات أخرى (*Tūrkiye Cumhuriyeti Ile Almanya Federal*, n.d.)، ووصلت اول دفعة من العمال الاتراك الى المانيا والبالغة (٤٥٠) عاملاً الى مدينة دسلدورف Dūsseldorf عاصمة ولاية شمال الراين عبر محطة قطار حيدرباشا ومتنزه سركجي Sirkeci بإسطنبول، اذ نظم حفل استقبال اقامها بنك التشغيل الألماني (Haksever, 2014, 70)، وبرعاية وتشجيع الحكومة التركية، وهنا لابد من الاشارة الى انه بتاريخ ١٥ تموز/ يوليو ١٩٦١ الذي سبق الاتفاقية تم افتتاح شعبة الارتباط الالمانية في منطقة طوبخانة Tophane كما تم افتتاح شعبة لدائرة العمل الالمانية في اسطنبول لتوفير (٦٤٨٠٢٩) فرصة عمل ويتولى مهمة اختيار الاشخاص والاشراف على اتمام الاجراءات الصحية وتدقيق المستمسكات الشخصية وتأكيد قابلية المتقدمين ومهارتهم بغية تسفيرهم. وكأجراء تحفيزي قام المركز بنشر كراس بوصفه دليلاً للعمال الراغبين بالسفر والعمل في المانيا تحت عنوان (السفر الى المانيا وشروط العيش فيها) (Cuntz, 2011, 8)، ما شجع اليد

العاملة التركية من مختلف الانتماءات وذات المستوى التعليمي المتواضع، ولأسباب اقتصادية، الى الهجرة والعمل هناك في مجالات التعدين والانشاءات والنسيج والصناعات كمصنع سيارات فورد في مدينة كولن Kōln الذي استوعب نحو (١٢٠٠٠) عامل تركي (Ōger, n.d., 61). واطلق الالمان على اليد العاملة الاجنبية ومنهم الاتراك تسمية العمال الضيوف Gastarbeiter بعدهم ضيوفاً مؤقتين (Haksever, 2014, 69)، وبلغ عدد هؤلاء العمال خلال السنة الأولى من توقيع الاتفاقية نحو (٨٧٠٠) عامل غالبيتهم من الذكور، بينما ارتفعت هذه النسبة سنة ١٩٦٢ لتصل الى (١٧٥٥٩) عاملاً منهم (٢٥٦٩) امرأة (Ersun, 1996, 4). وبلغت سنة ١٩٦٣ نحو (٢٧١٠٠)، ويبدو أن تزايد اعداد العمال الاتراك المسافرين للعمل في المانيا كان وراء تعديل اتفاقية سنة ١٩٦١ اذ شهدت سنة ١٩٦٤ تعديلاً تضمن حذف عبارة (المؤقتة) والاقامة وتضمينها حقوق العمال الاتراك ازاء الحوادث والامراض والضمان الاجتماعي وتأمين حقوق الاطفال الاتراك المولودين في المانيا (Şahin, n.d., 2)، وبذلك فقد شهدت السنوات اللاحقة تزايد اعداد العمال الاتراك الى نحو (١٠٠٠٠٠) سنة ١٩٦٥ (Genel, n.d., 310)؛ وبسبب حالة الركود الاقتصادي عام ١٩٦٦ شهدت الهجرة توقفاً نسبياً، الا انها سرعان ما أستأنفت بين الاعوام ١٩٦٧–١٩٧١ وتزايدت اعدادهم بشكل فاق اعداد العمال الايطاليين (Orendt, 2010, 169)، وتضاعف العدد ليزيد عن (٥٠٠٠٠٠) عامل سنة ١٩٧١، فيما وصل تعدادهم الى (٥٩٩٠٠٠) بحلول عام١٩٧٣، وفي مصدر اخر بلغ (٦٠٥٠٠٠) شخصاً، إذ شكل الاتراك نحو (٦.٤%) من تعداد الاجانب في المانيا (Yavuz, 2013, 613).

وساهمت العديد من العوامل الداخلية في تركيا في تزايد الاقبال على الهجرة والعمل في المانيا في مقدمتها دخول تركيا مرحلة التصنيع واقامة القرى العصرية وادخال التكنولوجيا الى الزراعة ما ادى الى الهجرة من الريف الى المدينة وانعكس سلباً على القطاع الزراعي، اذ بدأ القرويون المهاجرون البحث عن فرص عمل خارج

تركيا، فضلاً عن ذلك فإن مظاهر عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته تركيا بعد سنة ١٩٦١ ممثلاً بقصر عمر الحكومات الائتلافية وعجزها عن مواجهة مشكلات البلاد الاقتصادية وفي قدمتها ظاهرة البطالة، وتزايد الديون الداخلية والخارجية، وبروز ظاهرة العنف السياسي في المشهد التركي آنذاك.

نشطت الدبلوماسية التركية في دعم اليد العاملة التركية في المانيا واوروبا، فبتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، وقعت في بروكسل سلسلة بروتوكولات ضمنت حقوق العمال الاتراك كالضمان الاجتماعي وحق التنقل وغيرها من الضمانات (Suğanlı, 2003, 46)، ما انعكس ايجاباً على الاقتصاد التركي، اذ بلغت ايرادات تركيا من التحويل الخارجي سنة ١٩٧١ نحو مليار ومائة وواحد وسبعون مليون دولار، منها (٤٧١) مليون دولار قيمة تحويل العمال الاتراك في المانيا، وقد وصل هذا الرقم سنة ١٩٧٢ الى (٧٤٠) مليون دولار من مجموع تحويل العمال الاتراك (Ōnsōz, 2011b).

اتسم الجيل الاول من العمال الاتراك هناك، وغالبيتهم من فئة الشباب الذين تراوحت اعمارهم بين (٢٠-٤٠سنة) وينحدرون من بيئة ريفية وزراعية (Orendt, 2010, 168) بالعديد من المظاهر يأتي في مقدمتها عدم الالمام باللغة الالمانية وافتقاره الى المؤهلات والتخصصات في العمل بنسبة تتجاوز (٦٠%) منهم، وكانوا يأملون بالعودة الى بلادهم ويعدُون وجودهم مؤقتاً (Şahin, n.d., 3)، فضلاً عن عدم امتلاكهم لشهادات دراسية وغالبيتهم من مناطق الاناضول المتفرقة، وشكل غير المتزوجون نسبة كبيرة منهم (Haksever, 2014, 71)، ما انعكس على واقع حياتهم واسلوب معيشتهم.

٢-الجيل الثاني (١٩٧٣-١٩٨٠):

لم تلتزم العمالة التركية ببنود اتفاقية سنة ١٩٦١ وتعديلاتها وآثروا البقاء على الرغم من الظروف المعيشية التي عانوا منها، بل ان البعض منهم بادر باستقدام عائلته للعيش سوية هناك لاسيما بعد سنة ١٩٧١ (Haksever, 2014, 72; Şahin,

(n.d., 2؛ ما اثار حفيظة المسؤولين الالمان بعد الازمة النفطية التي شهدها العالم سنة ١٩٧٣ (Orendt, 2010, 169)، ما دفع الحكومة الالمانية الى ايقاف تدفق اليد العاملة التركية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، واستهدفت تقييد تدفق المزيد من العمال الأجانب مع تسهيل اندماج العمال الحاليين بالمجتمع الالماني، وبدأت بوضع العوائق امام اجراءات منح الفيزا (Oner, 2014, 72). وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت هذه المرحلة تزايد اعداد الاتراك في المانيا نتيجة للعديد من العوامل يأتي في مقدمتها صدور قانون لم الشمل (توحيد الأسرة) سنة ١٩٧٣ التي زاد من رغبة الاتراك باستقدام عوائلهم بل ان قسماً منهم بادر الى الزواج من التركيات واستقدامهنَ الى المانيا (Suğanlı, 2003, 32)، مع الاخذ بنظر الاعتبار حالة عدم الاستقرار التي عاشتها تركيا طيلة سبعينات القرن العشرين؛ فكان لذلك اثر واضح على تزايد تعداد الاتراك وارتفاع نسبة النساء التركيات المهاجرات نحو (٢٠%) (Yaprak, 2013, 264).

وفي حقيقة الامر كان للقوانين الالمانية دور اخر في تشجيع الاتراك على البقاء والاستقرار في المانيا؛ فالمولودون في المانيا يتمتعون بحق الاقامة الدائمة فيها، فضلاً عن حق العامل الاجنبي الحصول على اجور عمل لمدة سنة في حالة عدم حصوله على فرصة عمل بما يتراوح بنسبة ٥٨–٦٨% من أُجور عمله اليومي (Akçaylı, n.d., 111–112)، ومن جانب آخر فان الاتراك الذي فقدوا فرص عملهم لم يعودوا الى تركيا بل اخذوا بالبحث عن فرص عمل اخرى في مجال التجارة، والبعض الآخر بادر الى بيع حاجياته اليومية كالمواد الكهربائية لفتح دكاكين صغيرة أو مطاعم (كمطاعم الكص– الشاورما) والافران وبيع الفواكه والخضر، فيما دخل البعض الآخر قطاع الخدمات أو العمل في مكاتب المحاماة والاستشارات وعيادات الاطباء ومكاتب الهندسة (Ōger, n.d., 62)، وبذلك ارتفعت اعداد الاتراك في هذه الظروف وبلغت نهاية سنة ١٩٨٠ نحو (١.٥) مليون شخصاً (Ersun, 1996, 5).

٣- **الجيل الثالث (مرحلة الاستقرار بين سياسة التشويق والتكامل):**

بدأت الحكومة الالمانية منذ تولي المستشار هلمت كول الحكم سنة ١٩٨٢، تراقب تزايد اليد العاملة الاجنبية سيما التركية، اذ كشفت مجلة المانية وثيقة بريطانية تضمنت مناقشة كول مع رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر في مدينة بون الالمانية سنة ١٩٨٢ تخفيض عدد الاتراك الى النصف بذريعة انهم لم يندمجوا بالمجتمع الالماني ويحملون ثقافات مختلفة جداً تعيق عملية اندماجهم بالمجتمع (*No Title*, 2013)، إذ تبنت المانيا سياسة التشويق والتشجيع على عودة العمال الى بلادهم عبر منح كل شخص يعود الى بلاده (١٠٥٠٠) مارك و(١٥٠٠) مارك لكل طفل (Tanōr, 2008, 250)، وبلغ عدد المستفيدين الاتراك من هذا الاجراء نحو (١٥٠٠٠٠) شخصاً (Suğanlı, 2003, 68). وقدر تعلق الامر بأعداد الاتراك العائدين بموجب هذا الاجراء، فقد اختلفت المصادر التركية في تحديده، فمنها ما يشير الى أن العدد وصل الى (١٨٠٠٠٠) (Eser, n.d., 18–19)، ومنها ما يوصل العدد الى (٢١١٠٠٠) شخصاً (Haksever, 2014, 88; Suğanlı, 2003, 20) ومهما يكن من امر فقد انخفض التواجد التركي في المانيا بموجب هذه السياسة بنسبة (١١.٤%) وتراجع اعدادهم الى (١.٤) مليون شخص (Kōse, n.d., 19).

بعد انهيار جدار برلين والوحدة الالمانية سنة ١٩٩٠ شهدت المانيا وفرة اليد العاملة وكثافة سكانية، ما دفع مسألة وجود الاتراك في المانيا الى الواجهة مرة اخرى واصبح محل نقاش وحوار في مباحثات الدولتين (Palo, 2014, 4)، وبدأت المانيا وضع العراقيل امام الهجرة التركية عبر سن قوانين والتشريعات وفرض شروط على منح الفيزا للأتراك حصراً (Kōse, n.d., 22)، إلا أن ذلك لم يثن الاتراك عن الهجرة والاستقرار هناك في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين بفعل عاملين رئيسين هما:

أ-الوضع الداخلي التركي المتمثل بحالة عدم الاستقرار الاقتصادي وتجدد ظاهرة العنف السياسي في مناطق جنوب شرق الاناضول.

ب- تطور السلوك الالماني ازاء المهاجرين الاتراك؛ إذ وقعت المانيا سنة ١٩٩٢ على معاهدة ماسترختMaastricht التي تضمنت الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الاتحاد الاوربي واتاحة الولايات الالمانية تبني سياسات وقوانين مختلفة عن الحكومة الفيدرالية وأوجدت مناخاً للعمل المشترك وحصول مواطني الدول الاعضاء في الاتحاد على الجنسية الاوروبية التي تتيح لهم الحرية التنقل والهجرة داخل الاتحاد فضلاً عن تمتعهم بالحقوق السياسية (Suğanlı, 2003, 68)، كما شهد قانون الجنسية الألماني خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) تغيرات عدة منحت المهاجرين الأجانب حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وسهلت الحصول على الجنسية الألمانية (Eser, n.d., 18–19)، إذ أصبح من حق الاشخاص حتى سن ٢٣ سنة تغيير جنسيتهم الى الجنسية الالمانية ومنح الاطفال الاجانب المولودين في المانيا حق الجنسية وتخفيض مدة الاقامة من (١٥) سنة الى ثمان سنوات كشرط للحصول على الجنسية الالمانية(Haksever, 2014, 88; Oner, 2014, 74; Suğanlı, 2003, 2).

وفق هذه المعطيات ترسخت رغبة الاتراك في البقاء والاستقرار وبادر قسم منهم الى بيع بيوتهم في تركيا واشتروا أخرى في المانيا (Kōse, n.d., 19).

وضمن سياقات العمل الاوربي المشترك سعت المانيا الى تطبيق سياسة التكامل والتجانس التي تناسب مواطني الاتحاد الاوروبي التي استهدفت المهاجرين في ألمانيا عبر المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين بغية دمجهم بالمجتمع الالماني، وازالة الفوارق بين هؤلاء المهاجرين والمجتمع الالماني، والقضاء على بؤر التوتر والتميز العنصري والفوارق الدينية عبر وضع برامج لتعليم اللغة الالمانية والتعريف بالمجتمع الالماني والتوجه نحو سوق العمل، إذ شملت سياسة التكامل المجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية (Cuntz, 2011, 10; Haksever, 2014, 82; Şahin, n.d., 5) ، ولمتابعة نتائج عملية الاندماج تم سنة ١٩٨٥ تأسيس مركز الابحاث التركية (TAM) Tūrkiye Araştırmalar Merliezi vakf1 / Stiftung Zentrum fūr Tūrkei studien في مدينة اسن Essen من قِبل حكومة ولاية وستيفاليا كمنظمة

مجتمع مدني تعمل كجهة استشارية بالتنسيق مع وزارة الاندماج والشؤون الاجتماعية في الولاية وبرئاسة وزير العائلة، ويقدم المعلومات المتعلقة بتطوير سياسة التكامل والاندماج (*TAMVAKI 25 Yınlı Kuyluyor*, 2010).

بهذه الوتيرة تصاعدت الكثافة العددية للأتراك في هذه المدة، وقفزت من (١,٤٥٣,٧٥٠) سنة ١٩٨٧ الى (٢,٧٩٠,٠٠٠) سنة ٢٠٠٧، وتزايد اعداد الحاصلين منهم على الجنسية، اذ حصل ما نسبته (٣٢%) منهم على الجنسية (Kömürcü, 2011, 14; Orendt, 2010, 170). وحسب دائرة الاحصاء الألمانية الفيدرالية Statisches Bundesamt فقد بلغ عدد الاتراك (٢,٩٥٠,٠٠٠) سنة ٢٠١١ (*Almanya'da Türklerin Sayısı*, 2013)، فيما بلغ عدد الحاصلين على الجنسية الالمانية حسب الدائرة نفسها (١,١٠٤,٠٠٠) سنة ٢٠١٧ (*Alman Vatandaşı Olan Türkleri Sayısı*, 2017)، واليوم تتحدث مراكز الابحاث والاحصاء والمهتمين بهذا الشأن عن تواجد (٣,٥) مليون تركي في المانيا وبروز مصطلح (الالمان من اصول تركية) بدلاً من الاتراك الضيوف Gasterbeiter (Suğanlı, 2003, 13).

المبحث الثاني

الاوضاع الاجتماعية

استقر الاتراك في ست ولايات رئيسة ذات الاهمية الاقتصادية وهي حسب الكثافة السكانية ويستفاليا شمال الراين وبادن فورتيمبوغ وبافاريا وهسن وبرلين وسكسونيا السفلى[١]، ووفق سياسة التكامل والاندماج انقسم الاتراك الى فئتين هما:

١- **الفئة الأولى:** تنسب الى الجيل الاول ممن لم تستوعبهم سياسة التكامل وهم على الاغلب من جذور قروية، عاشوا في مناطق معزولة تفتقد الى الخدمات قياساً بالمناطق الاخرى وفي بيوت قديمة، إذ توجد اكبر مناطق العزل في العاصمة برلين، وتعرف بمنطقة كروزبيرك Kreuzberg التي ينظر اليها وكأنها احدى قرى الاناضول، وتوجد مناطق العزل الاخرى في مدينة ميونخ وهامبورغ وغيرها Suğanl)؛ واتسمت حياة هذه الفئة بالاستقلالية والانعزال وبعيدين بثقافتهم وتقاليدهم وممارساتهم لشعورهم بالفوارق والتمييز عن المجتمع الالماني وقلقهم من تراجع قيم التسامح والتعايش في المانيا وتمسكهم بروابطهم مع الوطن الأم تركيا مقابل التحفظ وعدم الاتصال بجيرانهم الألمان 88 9 Başkurt).

وتشكل عملية التكامل والانسجام أكبر المشكلات التي تعاني منها هذه الفئة لعدم اتقان اللغة الألمانية والحصول على الجنسية الألمانية فضلاً عن الاختلاف الديني (Diğerleri, 2005, 8; Suğanlı, 2003, 76)، إذ يؤدي الاسلام دوراً فاعلاً في حياة هذه الفئة نظراً لتمسكها الشديد بتعاليمه في مواجهة سياسة التكامل، وعكفت على تأسيس الجوامع والمؤسسات والمنظمات الدينية التي بلغت نحو (٢٣٥٠) بين جامع ومنظمة[٢]، إذ اصبحت مركزاً لهويتهم وثقافتهم فيما بعد. كما أقاموا مقابر اسلامية ودوراً لرعاية المسنين (Fien, n.d., 123; Şahin, n.d., 10)، ووجد بعضهم في الحركات والطرق الدينية متنفساً لهم مثل النورجية Nurcu والسليمانية Süleymanci وجماعة الخلافة الاسلامية لمؤسسها متين قبلان وتشكيلات الملي كرورش Milli Görumş

التابعة لحزب النظام الوطني لمؤسسه نجم الدين اربكان Erbkan كما عكفوا على ارسال ابنائهم الى دورات لتعليم الدين الإسلامي (*Almanya'daki Tūrk Toplumu,* 2009).

ويلحظ على هذه الفئة انحسار زيجاتهم بمواطناتهم التركيات حصراً، اذ رصد مركز ابحاث السياسات الاقتصادية التركي TEPAN ان المرأة التركية لم تكن مهيأة للحياة بشكل جيد في المانيا واقل ثقافة وعملاً وتعلماً مقارنة بنساء المجموعات المغتربة في المانيا (Almanya'daki Tūrk Kadınları, 2012; Orendt, 2010, 169)، وتميزها بالحرص على ارتداء الحجاب الذي اصبح بمثابة العلامة الفارقة في موقف الالمان من الاسلام بشكل عام والاتراك بشكل سيما بعد احداث ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وظهور الاسلاموفوبيا (Orendt, 2010, 74).

كما شهدت هذه المدة تأسيس العديد من المنظمات الدينية كالاتحاد التركي الإسلامي التابع لمديرية الشؤون الدينية Türk İslam Birliği- (TIB) سنة ١٩٨٣ وبقرار من المجلس الوطني التركي الكبير TBMM من اجل الحفاظ على الهوية الوطنية للاتراك في المانيا، والذي اصبح أكبر مظلة إسلامية منظمة في ألمانيا، تضم ٨٧٠ جمعية ومسجداً، وواحدة من أهم المنظمات التركية في ألمانيا، ويتولى الملحق الديني في السفارة التركية تنظيم اعماله والتنسيق مع المنظمات الاخرى، فضلاً عن تأسيس الاتحاد المركزي للعلويين Avrupa Alevi Birlikleri Konfederasyonu(AABK) (Orendt, 2010, 82-83).

٢- **الفئة الثانية:** وهي امتداد للجيلين الثاني والثالث، وتتميز بإجادة اللغة الالمانية مما سهل عملية اندماجها بالمجتمع الالماني ومن ثم بلغ عدد الحاصلين منهم على الجنسية حسب احصائية السجل المركزي للأجانب في المانيا AZR نحو (٨٠٥,٧٥٠) شخصاً ويتمتعون بعلاقات قوية مع الألمان (Şahin n d ; – Suğanl)، وتمكنوا من كسر حالة التقوقع والعزلة، اذ تشير احدى استطلاعات الرأي ان (٨٣,٣%) من شباب الجيل الثالث يشعرون بالراحة والاستقرار

بشكل اكثر بالمانيا على الرغم من تمسكهم بثقافتهم ولغتهم التركية (Almanya Bülteni n d)، واوجز كريستيان لودرس Christian Lauders رئيس الهيئة الاتحادية لمكافحة التمييز Antidiskri minierungsstelledes Bundes في تصريح له لوكالة أنباء الاناضول وصف اوضاع الاتراك بالقول: "ان الاتراك الحاصلين على الجنسية والجواز الالماني يشعرون بانتمائهم لألمانيا وهم يمارسون أعمالهم ويدفعون الضرائب" (Gencer). وقد أقبل قسم كبير منهم على الزواج من الالمانيات فحسب احصائية سنة ٢٠٠٧ بلغ عدد هذه الزيجات نحو (١٦٠٠٠) (Erdoğan)، واخذوا يتشبهون بالألمان من حيث العادات والتقاليد بما يمكن أن يعرف بـ (الجرمنة) كارتداء ملابس الجيش وصبغ الشعر (Gün 9)، إلا أن التمادي في ذلك انعكس سلباً على واقع هذه الفئة؛ وبمراجعة واقع كلتا الفئتين تبرز أهم المشكلات الاجتماعية التي تتجسد بما يأتي:

أ- مشكلة الهوية:

أحد اهم المشكلات التي تواجه الاتراك في المانيا ازدواجية الجنسية، وتظهر بشكل واضح لدى الاطفال المولودين في المانيا الذين يعانون من مشكلة الانتماء بين الوطن الأم تركيا وبين المانيا اذ أصبح البيت الواحد يشهد التخاطب بلغتين مختلفتين (Almanya Bülteni, n.d., 1; Değirleri, 2004, 4).

ب-جرائم العنف الاسري:

واجه الاطفال المولودين في المانيا مجتمعاً واسعاً ومتعدد الثقافات والانتماءات ما انعكس على رقابة ابوية ضعيفة غير مسيطرة فأوجد حالة من الصراع والتفكك الاسري داخل العائلة الواحدة (Aksoy, 2012, 15)، الامر الذي لفت انتباه النواب في المجلس الوطني التركي الكبير TBMM الذي بادر بارسال لجنة الحفاظ على الوحدة الاسرية الى برلين لدراسة واقع الاسرة التركية في المانيا (Işte Almanya'dakı Türk Ailelerin, 2016)، سيما بعد تداول الصحف التركية خبر قيام تركي بقطع رأس زوجته ورميها من الطابق الخامس في العاصمة برلين في تشرين الثاني/ نوفمبر

٢٠١٢ (Almanya'da Tūrk Koca Vahṣeti, 2012)، فضلاً عن ذلك فان مشكلات الهوية وتفاوت الثقافات كانت وراء ارتكاب الشباب الاتراك الجريمة، فحسب دراسة اعدها معهد علم الجريمة في ولاية سكسونيا، أكد تصاعد نسبة الجريمة منذ سنة ١٩٩٨ بين الشباب الاتراك بنحو (٣٢,٣%) (Almanya Būlteni, n.d., 1)، ناهيك عن مسائل الادمان على المخدرات والكحول ولعب القمار وكل ما يتنافى مع التقاليد والقيم التركية والإسلامية (Başkurt, 2009, 88)، فوفق استطلاع اجرته وكالة العمل الالمانية ونشرته صحيفة بيلد Bild ، ان السجون الالمانية مليئة بالشباب الاتراك بسبب جرائم المخدرات (*Türk;Er Neden Bu Hale Düştü*, 2013)، هذا التطور دعا السفير التركي في برلين حسين عوني قارصلي اوغلو Karslı Oğlu الى توجيه نداء الى العوائل التركية بضرورة مراقبة ابنائهم وتربيتهم، مشيراً ان نحو (٤٠٠٠) شاب تركي يقبع في السجون الالمانية بسبب شكاوى الالمان والسلطات الألمانية (Tūrkler Huzursuz, 2013).

ج- التضامن والوحدة الفكرية:

يؤشر البعض من الباحثين والمتتبعين الاتراك (Fien, n.d., 124; Kam, 2014)، ان من ابرز الملامح السلبية للمجتمع التركي في المانيا، افتقاره للوحدة الفكرية التي تجمعهم وعدم وجود هدف مشترك يوحدهم بسبب سعيهم وراء منافعهم الذاتية والشخصية على العكس تماماً من الجاليات المغتربة الاخرى في المانيا، وينطبق الحال على رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال الاتراك، ويعلل هؤلاء الباحثين ان أسباب ذلك تعود الى تمسك الاتراك بالعقلية الثقافية والسياسة التركية، هذا الواقع لفت انتباه الاوساط السياسية التركية، لاسيما تيار أربكان الاسلامي.

المبحث الثالث

الاوضاع الثقافية

انعكس التفاوت والتباين الحضاري بين كل من تركيا والمانيا على الاوضاع الثقافية للاتراك الذي بدأ يعانون بالعديد في مقدمتها اللغة والتعليم والتي لازمت الجيل الاول منهم ما انعكس على اوضاعهم التعليمية والاجتماعية والاقتصادية ويمكن ابراز اهم معوقات على النحو الاتي:

١- تواضع المستوى الثقافي في الجيل الاول وانعكاسه على نسبة الطلبة المرسلين الى المدارس الذي لم يتجاوز سنة ١٩٨٩ (٣٩%).

٢- عدم اتقان اللغة الالمانية وصعوبة تعلمها انعكس بدوره على اكمال دراستهم الجامعية.

٣- الاختلاف في المناهج والنظم الدراسية بين تركيا والمانيا شكل حاجزاً مهماً امام الطلبة الاتراك.

٤- خشية الجيل الاول على ابنائهم من التأثر بالتعليم الديني المسيحي وتعرض هويتهم الاسلامية والوطنية واللغة التركية الى مخاطر الاندثار.

٥- حالة القلق وعدم الاستقرار في المانيا أثرت سلباً على التحاق الطلبة الاتراك بالمدارس.

٦- بعد توحيد الالمانيتين وتزايد اعداد الطلبة الوافدين من المانيا الشرقية ادى الى تراجع اعداد الطلبة الاتراك.

٧- أساليب التمييز العنصري والضغوط النفسية التي يمارسها المعلمين الالمان، يحول دون تواصلهم مع اقرانهم الالمان والالتحاق بمستويات تعليمية متقدمة (Başkurt – 9; Suğanl – 9 9 ; Kömürcü . 9 9

وقدر تعلق الامر باللغة، فقد اظهرت الدراسات ان استخدام اللغة على مستوى العائلة الواحدة أن (٦٩.٨%) منهم يخلطون في استخدام اللغتين التركية والالمانية

Regional Studies Journal, Vol.16, No.51, January 2022 (45-74)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

و(٢٥.٤%) يستخدمون اللغة التركية وأقل من ذلك اللغة الالمانية. وبذلك بدأت اللغة التركية تشهد اقحام مفردات المانية غريبة (Almanya Būlteni n d ; Eser n d 88).

ومن جانبها سعت تركيا الى تشجيع الاتراك على تعلم اللغة الالمانية من خلال معاهد GoeThe التي شهدت اقبال آلاف الاتراك على الدراسة فيها، فضلاً عن الخدمات التي تقدمها الجمعية التركية– الالمانية للشؤون الثقافية Türk- Alman Kültür işleri Derneği ومؤسسة رجال الاعمال الاتراك في هانوفر، في مجال اللغة والتعليم، اذ سعت المؤسسة الاخيرة الى تأسيس اول جامعة تركية في برلين (Şahin, n.d., 8–9).

وسعت وسائل الاعلام الألمانية الى التركيز على الجوانب السلبية للمجتمع التركي عبر صور الارهاب والفوارق المذهبية والقومية (Mora, 2012)؛ ما دفع تركيا الى المبادرة في تطوير نشاطها الاعلامي من اجل الحفاظ على الهوية التركية، وأسست القناة التلفزيونية الالمانية TDI في برلين سنة ١٩٨٥ التي كانت تبث أخبارها وبرامجها باللغتين التركية والالمانية، وبعد سنة ١٩٩١ أسست قناة TRTint التابعة لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون التركي وخصصت كيبلاً خاصاً للمهاجرين في المانيا (Halm & Sauer, n.d., 20–21).

مع مطلع القرن الواحد والعشرين تبلورت نشاطات الكتاب الاتراك في المانيا وفي مقدمتهم اورهان باموك وبشار كمال، وأسست دار نشر في برلين باسم دار نشر بينوكي Binooki Yayınevi سنة ٢٠١١ لنشر نتاجات الاتراك سيما في مجالات الادب (*Türk Edabiyatı Almanya'da*, 2019)، واليوم هناك نحو تسع صحف باللغة التركية وعدد من القنوات المحلية التي تبث عبر شبكة المعلومات الدولية لنقل اخبار تركيا المحلية (Fien, n.d., 122).

جدول بنسب توزيع الاتراك على المدن الالمانية

الولاية – المدينة	النسبة المئوية
ويستفاليا شمال الراين Nordruhein- westfalen	%٣٤.٤
بادن– فورتيمبرغ Baden Württembrg	%١٧.٥
بافاريا Bayrcen	%١٣
هسن Hessen	%١٠.١
برلين Berlin	٦.٦٩
سكسونيا السفلى– لايزبخ Niedersachsen	%٦.٧
رانيلاند بالاتينات Aheinland Pfalz	%٣.٧
هامبورغ Hamburg	%٣.١
شيلسينغ– هولشتاين Schleswig- Holstein	%٢.١
بريمن Bremen	%١.٦
سارلاند Saarland	%٠.٧
مدن اخرى بعد الوحدة الالمانية	%٠.٢

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على (Erdoğan, 2010, 8).

المبحث الرابع

الاوضاع الاقتصادية

ولج الاتراك النشاطات الاقتصادية المختلفة كالتجارة والسياحة والمطاعم والصناعات الغذائية والاعمال الحرة[٣]، وعلى الرغم من أهمية اليد العاملة التركية في الاقتصاد الالماني اذ بلغ مجموعها سنة ٢٠١١ نحو (٣٣٠٠٠٠) عاملاً (Şahin, n.d., 6)، إلا أنها تعاني من مشكلة البطالة التي تأتي في مقدمة مشكلات الاتراك سيما الجيل الاول منهم (Suğanlı, 2003, 4)، فقد بلغ عدد الاتراك العاطلين عن العمل سنة ١٩٩٩ (١٧٠٠٥٦)، فيما ارتفعت نسبة البطالة سنة ٢٠٠٢ الى (٢٣,٨%) من نسبة اليد العاملة التركية (Diğerleri, 2005, 10)، وفي سنة ٢٠٠٩ بلغت نسبة الاتراك العاطلين الثلث من مجموع بطالة اليد العاملة الاجنبية في المانيا (Erdoğan, 2010, 33)، وفي سنة ٢٠١١ بلغت نسبة الاتراك الذين يعيشون دون خط الفقر (٤٠%) ويعيشون على المساعدات الاجتماعية للدولة التي تتراوح بين (٦٠٠ – ٧٠٠) يورو لتمشيت حياتهم اليومية، في حين بلغت نسبة البطالة بين الشباب منهم (٦٠%) (*Almany'ya Tūrk Gōçūnūn*, 2011) وتكمن وراء هذه المشكلة العديد من الأسباب أبرزها:

١- تدني المستوى التعليمي وعدم اتقان اللغة الألمانية.

٢- رغبة القطاعات الاقتصادية الالمانية في الحصول على اليد العاملة الرخيصة.

٣- خصخصة القطاعات العامة بعد الوحدة الالمانية.

٤- سياسة التمييز في منح فرص العمل وتدني اجور العامل التركي قياساً بالعامل الالماني.

٥- الازمة الاقتصادية التي عاشتها اوربا سنة ٢٠١١ (Kōmūrcū, 2011, 32; Şahin, n.d., 10; Suğanlı, 2003, 28, 74, 80).

هذه الأسباب والظروف جعلت الاتراك أما خيارين هما البقاء والاعتماد في تسيير حياتهم اليومية على مساعدات الدولة أو العودة الى تركيا.

ويمكن تتبع أوضاع الاتراك الاقتصادية عبر اجيال الهجرة الثلاثة، فقد انعكس المستوى الثقافي والطبيعة المحافظة وحالة عدم الانسجام مع المجتمع الالماني على الحياة اليومية للجيل الاول عبر الاقامة في المناطق المعزولة المتواضعة او في الفنادق (Diğerleri, 2005, 8; Kömürcü, 2011, 23–26)، فيما اثر قسم منهم العيش في الحمامات والمطابخ مقابل الحصول على اجور زهيدة والعمل خلال ايام العطل، بل لم يتوانَ البعض منهم عن العمل كعمال تنظيف بشكل انعكس على نظرة المجتمع الالماني لهم الذي بدأ ينظر اليهم نظرة ازدراء (Önsöz, 2011a).

واخذت معاناة هذا الجيل حيزاً من اهتمامات الكُتاب الاتراك الذين بدأوا بتوثيق مصاعب حياتهم وايصالها الى الحكومة والمجتمع الالماني امثال يوكسل بزاركيا Pazarkaya واراز اوران Ören وفقير بايكوت Baykut وغيرهم ممن بدأوا بتدوين كتاباتهم من الداخل الالماني، فضلاً عن الكتاب الاتراك في تركيا وفي مقدمتهم بكير يلدز Yıldız الذي اصدر مؤلفاً سنة ١٩٧٤ حمل عنوان الخبز الالماني Alman Ekmeği دون فيه معاناة مواطنيه ثقافياً واجتماعياً (Asutay & Çelikten, 2014, 214) ومن جانبها فقد بدأت الصحافة التركية بالتصدي لأوضاع هذا الجيل منها صحيفة المساء Akşam وترجمان Tercüman، أما صحيفة حرييت Hürriyaet فكانت في مقدمة وسائل الاعلام التركية اهتماماً بهذا الجانب، إذ بدأت طبعاتها تصل المانيا عبر الطائرات من سنة ١٩٦٥ لتكون في متناول اليد العاملة هناك، وفي ٣ شباط/ فبراير ١٩٦٩ بدأت صحيفة المساء بالصدور في المانيا أعقبها في ١٦ نيسان ١٩٦٩ صدور صحيفة حرييت وكذلك صحيفة ترجمان سنة ١٩٧٠ وصحيفة ملييت سنة ١٩٧٢ (Baş, 2014, 84).

ميز المتابعون في الجيل الثاني بأنه الأكثر فاعلية ونشاطاً وحضوراً وقدرة ورغبة في تعلم اللغة الالمانية والاندماج في المجتمع الألماني (Haksever, 2014, 78)، وشكلوا نواة لبروز شخصيات ولجت مجال الاعمال والصحافة والاعلام والفن ومن ثم السياسة، وأصبح هذا الجيل بمثابة الجسر الرابط والعامل المساعد في العلاقات الاقتصادية بين تركيا والمانيا عبر دورهم في نقل التكنولوجيا الى تركيا، كما

كان عاملاً مشجعاً للمصارف التركية لممارسة نشاطها في المانيا (Öger, n.d., 62, 63).

شهدت الاوضاع الاقتصادية لأتراك المانيا تطوراً ملحوظاً منتصف ثمانينات القرن العشرين إذ بلغ عدد الاتراك الذين يمتلكون بيوتاً نحو (٢٠٣٠٠٠) بيت، وبنسبة (٣٨%) من الاتراك في المانيا لديهم بيوتاً خاصة بهم، فيما بلغت نسبة مالكي السيارات من الاتراك نحو (٨٧%) (Şahin, n.d., 7) كما تزايد اعداد رجال الاعمال الاتراك وأصبح لهم دور مؤثر في الحياة الاقتصادية، إذ بلغ تعدادهم آنذاك عشرة ألاف حسب الاحصاءات الالمانية، فيما بلغ عدد المقاولين الاتراك (٢٢٠٠) مقاولاً وارتفع هذا العدد سنة ١٩٩٥ الى (٤٠٥٠٠) وبلغ سنة ١٩٩٩ (٥٥٢٠٠) مقاولاً (Almanya'da Atağa Geçe Tūrk Yetınmcılar, 2006, 1)، كما قام رجال الاعمال الاتراك بتأسيس عشرة الاف شركة نقل وسياحة في المانيا، فيما شهدت اعداد الشركات التركية العاملة في مجال السياحة والاغذية وقطاع الانشاءات تزايداً ملحوظاً، وحسب الاحصائية المعلنة من مركز الابحاث التركية TAM، فان هذه الشركات قامت بتوظيف (١٦٨٠٠٠) شخصاً وبلغ حجم استثمارها نحو (٨,٣) مليار دولار (Ersun, 1996, 2–29).

وما زاد في تعزيز الوضع الاقتصادي ، تأسيس العديد من الجمعيات والمنظمات الاقتصادية كرابطة رجال الأعمال والصناعيين الأتراك في أوروبا (Avrupa Türk İşadamları ve Sanayicileri Derneği(ATIAD التي تأسست سنة١٩٩٢ وكان لها دور حاسم في تنظيم ومأسسة شؤون الاتراك الاقتصادية في ألمانيا وأوروبا، وحل مشاكلهم المتعلقة بمسائل التعليم لاسيما اللغة الالمانية ، ومعالجة مشكاة البطالة، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين تركيا والمانيا من جهة وبين تركيا والاتحاد الاوربي من جهة اخرى، فأصبحت بمثابة الجسر الرابط والداعم بين تركيا والاتحاد الاوربي، فضلاً عن تأسيس غرفة التجارة والصناعة التركية – الالمانية (Türk-Alman Ticaret ve Sanayi Odası- TD-İHK) سنة ١٩٩٤ (Oner, 2014, 84).

جدول بنسب توزيع الاتراك على القطاعات الاقتصادية

نوع العمل	النسبة المئوية
صناعة	%٢.٦
انشاءات	%٢.١
حرف يدوية	%٩.٩
تجارة الجملة	%٥.٩
تجارة المفرد	%٣٤.٩
قطاع السياحة– غذائية– مطاعم	%٢٣.١
اعمال حرة	%٢٢.٢

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على (Diğerleri, 2005, 20).

جدول يوضح بالنسب المئوية ابرز مشاكل الاتراك في المانيا

المشاكل	النسبة المئوية
العداء للأجنبي	%٥٤.١
البطالة	%٤٥
مشكلة اللغة والاندماج	%٣٢.٧
المساواة في فرص العمل	%٢٦.٩
تعليم الاطفال	%١٢.٦
صراع الاجيال	%١١.٢
لم شمل الاسرة	%١٠.١
تعاطي المخدرات والكحول	%٩.٥
انعدام التنظيم	%٦

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على (Gencer, 2014, 228).

الخاتمة

شكل الدافع الاقتصادي عاملاً رئيساً لهجرة الاتراك الى المانيا بحثاً عن فرص عمل في دولة عانت نقص الايدي العاملة؛ فكان لهم دورٌ فاعلٌ في اعادة بنائها واخذت هذه الهجرة ابعادها عبر ثلاثة مراحل بدأت مطلع ستينات القرن العشرين وعلى الرغم من سياسة الحكومة الالمانية في الحد من هذه الهجرة ، فان اعداد الاتراك شهدت تزايداً ملحوظاً خلال الربع الاخير من القرن العشرين.

عانى الاتراك العديد من المشاكل الاجتماعية كان في مقدمتها مسألة التكامل والاندماج في المجتمع الالماني لأسباب تتعلق بإتقان اللغة والاختلاف الحضاري والديني، وبدا ذلك واضحاً على الجيل الاول منهم الذي تمسك بالعادات والتقاليد الاسلامية والتركية المحافظة، فضلاً عن ذلك فالتفاوت الواضح بين اجيال المهاجرين افرز العديد من العقد الاجتماعية كمشكلة الهوية وجرائم العنف الاسري والافتقار الى الوحدة الفكرية.

وعلى الصعيد الثقافي ايضاً كانت مشكلة اللغة احد ابرز مشاكل الاتراك وانعكس ذلك على واقعهم التعليمي ومستواهم الثقافي ومعاناتهم من عدم تكافئ فرص تعليمهم. وعلى الرغم من ولوج الاتراك للعديد من القطاعات الاقتصادية وتمركزهم في المدن المهمة الا انهم عانوا من مشكلة البطالة وبلغت نسبة الذين يعيشون دون خط الفقر منهم (٤٠%) سنة ٢٠١١ قدر تعلق الامر بالجيل الاول، اما الجيلين الثاني والثالث فكان لهم حضوراً اقتصادياً فاعلاً واسهاماً ملحوظاً سيما في تطوير العلاقات الاقتصادية بين تركيا والمانيا، فضلاً عن تأسيس الكثير من الشركات التجارية والسياحية واخرى متعدد المقاصد الاقتصادية، الى جانب تشكيل عدة منظمات اطلعت بتنظيم شؤون الاتراك الاقتصادية في المانيا وحل مشاكلهم المتعلقة بمسائل التعليم والبطالة، ومثلت جسراً رابطاً للعلاقات الاقتصادية التركية – الالمانية – الاوروبية.

الهوامش

(١) ينظر: الجدول الخاص بنسب توزيع الاتراك على المدن الالمانية.

(٢) بعد عقد مؤتمر برلين للتكامل سنة ١٩٩٨، سمحت الحكومة الالمانية باقامة الجوامع ودور العبادة والمدارس الشعبية، ينظر: (Palo, 2014, 29).

(٣) ينظر: الجدول الخاص بنسب توزيع الاتراك على القطاعات الاقتصادية.

المصادر

Akçaylı, N. (n.d.). Almanya'nim Tūrk işçilerini Gönüllū olarak ülkelerine Döndürme politikası ve Bu politikanın Dayandığı Temeller', insan Hakları, yıllğı. In Turkish year Book of Human Rights.

Aksoy, E. (2012). No TitleAlmanya'da Yaşayan üçüncü kuşak Tūrk Öğrencilerin kimlik Algılamaları ve Buna Bağlı Olarak kurşılaştıklar: Ayrımcılık Sorunları. Hacettepe Üniversitesi Tūrkiyat Araştırmalar (HÜTAD)., 12(12).

Alman vatandaşı olan Tūrkleri Sayısı, azaldı. (2017, June 13). Deutsche Welle Tūrkç,. https://m.dw.com

Almany'ya Tūrk göçünün 50 yılı Bir Başarsızlık ya da kaybet-kaybet. (2011, September 20). https://www.tepav.org.tv/tr

Almanya'da Atağa Geçe Tūrk yetınmcılar. (2006, August). Izmer Ticaret Odası.

Almanya'da Tūrk koca vahşeti. (2012, September 8). Haber Tūrk Gazetes.

Almanya'da Tūrklerin Sayısı Yarım milyon arttrı. (2013, February 1): https://www.haber7.com

Almanya'daki Tūrk kadınları evde oturuyor, Milliyet gazetesi (2012).

Almanya'daki Tūrk Toplumu. (2009, November 2): https://www.alman.com

Almanya Būlteni, Be 58/D-40474, Management- und politik beratung Sternstra.

Anıl, B. (2010, September 25). Tūrkiye-Almanya ilişkileri ve Tūrkiye 'nin AB üyelik Sūreci. Web: https://bibilgesam.org/tr

Asutay, H., & Çelikten, S. (2014). Birinçi kuşak Göçmen yazınına Bekir yıllızın"Alman Ekmeği", Acısndan Bakış. Eğitim Fakültesi Dergis, Sayı, 1(26).

Baş, N. (2014). Federal Almanya'da yayımlanan Tūrkçe Günlük Gazetelerin bil kullanımı üzerine. Bilgi Dergisi,Sayı, 70.

Başkurt, İ. (2009). Almanya'da yaşayan Türk Göçmenlerin kimlik Problemi. Hasan Ali Yücel Eğitim Fakültesi Dergisi, 12.

Cuntz, E. (2011). Türk işçi Alımı Anlaşmasının 50 yılı-Geriye Dönük Bir Değerlendirme. In Almanya'ya Türk Göçünün 50 yılında Türk-Alman ilişkillerinin Dünü, Bugünü ve Geleceği.

Değirleri, D. . D. E. ültani ve. (2004, July). Almanya'da yaşıyan üçüncü kūşak Türk Gençlerinin Sosyo kültürel yetileri. Xlll. Ulusal Eğities Bilmiler Kurultay.

Deringil, S. (1989). Turkish Foreign policy During the Second World War.

Diğerleri, M. N. ve. (2005). Federal Almanya'da taşayan Türklerin Aile yapsı ve sorunları Araştırmas. Aile ve Sosyal Araştırmalar Müdürlüğü.

Ercan, M. A., & Çeyreğinde, Y. ikinci. (2006). Türkiye- Almanya ilişkileri (1923-1945). Sosyal Bilimler Enstitüsü.

Erdoğan, D. M. M. (2010). Almanya imtiyazlı Ortaklık ve Göçme Politikaları Gölgesinde "Ayrıcalıklı ilişkiler. Stratejik Düşünce Enstitüsü.

Erhan, Çağrı. (2002). Türkiye- ABD ilişkilerine Genel Bir Bakış (1919-2002) (17th ed.). Türkler de Editörler: Hasan Celal ve ayrısı.

Ersun, D. C. (1996). ve diğerleri, Almanya'daki Türk Girişmcileri. In Istanbul Ticaret Odası, yayın (1996/39).

Eser, A. (n.d.). No Title.

Fien, P. D. F. (n.d.). Almanya'dakı Türkler- Entegrasyon veya Gettolaflam. www.konrad.org.tr/13faruk.pdf

Gencer, M. (2014). Almanya'da Türkler ve islam: kanaat Önderlerinin kimlik. Uyum ve Gelecek Tasavurlar.

Genel, M. G. (n.d.). Almanya'ya Giden ilk Türk işçi Göçünün Türk Basınındakı izdüşümü", sirkeci Garidan, ,S.310.:
https://dergipark.org.tr/file/1178223

Ghee, G. M. (1990). The US- Turkish- NATO Middle East Connection.

Gün, M. A. (2009). Almanya'da yaşayan Türk Gençlerinin, - Sorunları. Milli gazetesi.

Haksever, A. (2014). Federal Almanya'da Göç ve Entegrasyon Politikaları yurtdısı işçi Hizmetleri Uzmunlık tezi, T.C. çalışma ve sosyal Güvenlik Bakanlığı, Dışilişkiler ve yurtdışı Hizutleri Genel Müdürlüğü.

Halm, D. D., & Sauer, D. M. (n.d.). No TitleAlmanya'daki Türk Medyas'. https://www.konrad.org.tr

işte Almanya'dakı Tūrk Ailelerin en Būyūk sorunu. (2016, April 4). Hūrriyet Gazetesi.

Kam, R. (2014, November 20). Tūrkler Amanya'da Lobi Oluşturabilir Mi? Izmir Yūksek Enstitūsū.

Kōmūrcū, E. (2011). Almanya'da yaşayan Tūrk Gōçmenlerin Sosyo-kūltūrel sorunları: Bir Entegrayson çalışması. In Ankara ūniversitesi. Yūksek Lisan Tezi.

Kōse, M. (n.d.). ikili ilişkilere Almanya'daki Tūrk Gōçmenlerin katkıları. Almanya'ya Tūrk Gōçūnūn 50 yılında.

Kūrkçüğlu, Ō. (1985). Tūrk- ingiliz ilişkileri (1920 Lerden - 1950 lere), Tūrk ingiliz ilişkileri 1583-1984 (400 yıldōnūmū)'da.

Mora, D. D. N. (2012, October 14). Alamn Medyasında Tūrkiye ve Tūrkler. https://akademikperespejtif

No Title. (2013, August 2). www.bbc.com

Ōger, V. (n.d.). Amanya'daki Tūrk Girişimler ve Girişimciler. Almanya'da Tūrk Gōçūnūn,.

Oner, S. (2014). Turkish community in germany and the role of turkish community organisations. European Scientific Journal, 10(29).

Ōnsōz, Z. (2009, February 11). Tūrkiye--Almanya ilişkilerinin Tarihçesi. Web: https://almancam.com

Ōnsōz, Z. (2011a, July 19). Tarihte Tūrkiye- Almanya ilişkileri. Web: https://Zekionsoz.com

Ōnsōz, Z. (2011b, September). Almanya'ya Tūrk işçi gōçūnūn 50 yılı. www.bayburtpostasi.com.tr

Orendt, M. (2010). the integration of the turks into german society: turks on their way to parallel societies or to true integration? Bilge Strateji, 2(3).

Palo, G. (2014). Tūrkiye'den Almanya'ya Gōç ve Tūrkiye Gōçmenlerinin Almanya'dakı Halk Kūtūphanelerinin kullanma Durumu. Sosyal Bilimler Enstitūsū.

Şahin, D. S. (n.d.). Amanya'ya Tūrk vatandaşlarının Gōçūnūn 51. Yılı kazanımlar ve Tehditler. www.sdergi.hacettpe,edu.tr

Sosyal, I. (1965). Tūrkiye'nin Dış Mūnasebetleriyle lgili Baslıca siyasi Andlaşmaları, Tūrkiye iş Bankası Kūltūr yayınları.

Suğanlı, M. (2003). Almanya'da yaşayan ve Tūrkiye Cumhuriyet Merkez Bankasında Hesabı Bulunan Tūrklerin Sosyo-Ekonomik Yapısı ve işçi Dōvizleri, Uzmanlik yeterlilik Tezi, Tūrkiye Cumhuriyet Merkez Bankası işçi Dōvizleri Genel Mūdūrlūğu.

TAMVAKI 25 yınlı kuyluyor, Hūrriyet gazetesi. (2010, September 21):

https://zfti.de
Tanōr, B. (2008). ve diğerleri, Tūrkiye Tarihi (8 (Ed.); Vol. 5).
Tiçin, D. fazla ayrin, & Aydın, B. A. (2017). Tūrkiye - Almanya Dostluk Antlaşması (3 Mart 1924). Sosyal Bilimler, 1(119).
Tūrk;er Neden Bu Hale Dūştū. (2013, February 10). https://www.haberlek.com
Tūrk Edabiyatı Almanya'da. (2019). www.dw.com/tr
Tūrkiye-Almanya Federal Cumhuriyeti siyasi ilişkileri Tūrkiye Dışişleri Bakanlığı. (n.d.).
Tūrkiye Cumhuriyeti ile Almanya Federal Cumhuriyeti Arasında işgūcū Anlaş ması. (n.d.).
Tūrkler Huzursuz. (2013, April 11). Sabah Aurupa Gazetesi.
Ünver, D. O. C. (2011, December 23). Geçmişten Bugüne Tūrk-Alman ilişkileri. Web: https://Turksma.org/tr
Yaprak, P. D. Ş. (2013). uluslararası Emek Gōçū Bağlamında Almanya'ya Tūrk işgūcū Gōçū ve Sosya- Ekonomik Etkileri. International Conference Eurasıan Economics.
Yavuz, S. (2013). Gōç Entegrasyon ve Din: Avrupa'da Yaşayan Tūrkler Bağlamında Bir Değerlendirme. Sosyal Araştırmalar Dergisi, 6(26).